الثورة الاربعاء 23 رجب 1433هـ 13 يونيو 2012م العدد (17375)

ناقش المعالجات المطروحة لآثار رفع سعر الديزل:

مجلس النواب يشيد بالانتصارات في أبين ويدعو الجيش والشعب لمزيد من التلاحم

صنعاء – سبأ

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس مجلس النواب يحي علي الراعي تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة قرار الحكومة رفع سعر مادة الديزل بعد أن استمع إلى التقرير وأدرجه في جدول أعماله.

وتضمن التقرير الخطوات التي اتبعتها اللجنة في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة إليها وقرار المجلس بهذا الخصوص.

وتطرقت اللجنة في تقريرها إلى عدد من الآراء والملاحظات والاستنتاجات، مشيرةً فيها إلى أن اللجنة لم تتوصل مع الجانب الحكومي إلى أي نتيجة إزاء هذا الموضوع.

وأكدت على أهمية إيجاد المعالجات المناسبة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن رفع سعر مادة الديزل على القطاعين الزراعي والسمكي، وضرورة مكافحة التهريب بكل أنواعه وكذا معالجة كل ما يضر بالاقتصاد الوطني.

وأقر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه للنظر في الطلب المقدم من عدد من أعضاء مجلس النواب والمتعلق بالسياسات الإعلامية الخاطئة التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام من قنوات فضائية وصحف ومواقع الكترونية لا تخدم مصالح اليمن العليا وأمنه واستقراره وتنميته الشاملة.

في سياق مناقشة أعضاء المجلس للقضايا العامة أشادوا بالدور البطولي التي توج بالانتصارات العظيمة التي حققتها قواتنا المسلحة والأمن واللجان الشعبية في سبيل الحفاظ على اليمن وأمنه واستقراره ودحر الخارجين عن النظام والقانون وفي مقدمتهم تنظيم القاعدة ومن يسمون أنفسهم بأنصار الشريعة في محافظة أبين وأينما وجدوا، مترحمين على الشهداء ومتمنين الشفاء العاجل للجرحى.

ودعوا أبناء القوات المسلحة والأمن وجماهير الشعب إلى مواصلة تلاحمهم الكفاحي وتحقيق المزيد من الانتصارات في مختلف ميادين العمل والإنتاج وإعلاء صوت النظام والقانون في ربوع الوطن اليمني.

كما أقر المجلس مواصلة النقاش في هذا الموضوع بحضور الجانب الحكومي المختص.

وكان المجلس في بداية الجلسة قد استعرض محضره السابق ووافق عليه.

هنأ القيادة السياسية بانتصارات الجيش واللجان الشعبية في أبين

رئيس الوزراء: الانتصارات تجسيد لإرادة الشعب المتطلع إلى الأمن والاستقرار

صنعاء/ سبأ

رفع رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة برقية تهنئة إلى الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة ومن خلاله إلى كافة ابناء شعبنا اليمني العظيم بالنجاح البطولي الذي حققه رجال القوات المسلحة والأمن الميامين وابطال اللجان الشعبية في محافظة أبين في دحر عناصر الإرهاب والتطرف من مدن زنجبار وجعار والعديد من المناطق التي كانوا يتواجدون فيها بمحافظة أبين.

وعبر الأخ رئيس الوزراء في برقيته باسمه ونيابة عن اعضاء حكومة الوفاق الوطني عن الاعتزاز والفخر الكبير بهذا الانتصار الذي سطره الرجال الافذاذ في المؤسسة العسكرية و الامنية الوطنية واللجان الشعبية، وما اجترحوه من مآثر بطولية لدحر عناصر الشر وقوى الظلام، وما قدموه من دليل بالغ على جدية وعزم اليمن استئصال شأفة الإرهاب بما يمثله من تهديد للامن المحلي والاقليمي والدولي وتثبيت دعائم الامن والاستقرار في عموم ارجاء الوطن .. مؤكدا ان هذه الانتصارات هي تجسيد لإرادة الشعب المتطلع إلى الأمن والاستقرار والسلام والعيش في حياة كريمة.

وأشار إلى ما كان يمثله تواجد هذه العناصر الإرهابية المتطرفة في بعض مدن محافظة أبين من تحديات أمنية وانسانية وأعباء اقتصادية امام الحكومة، بعد ان نزح الالاف من ابناء المحافظة من مدنهم وقراهم التي عاثت فيها تلك العناصر خرابا وتدميرا وازهاقا للارواح البريئة.

وأكدت البرقية ان الحكومة لن تتوانى عن القيام بكل ما يجب للتسريع باعادة الخدمات الاساسية واعمار المحافظة تمهيدا لعودة النازحين إلى مدنهم ومناطقهم بسلام وطمأنينة.

وترحم الأخ رئيس الوزراء في البرقية على ارواح اولئك الشهداء الابطال من رجال القوات المسلحة والامن واللجان الشعبية الذين قدموا ارواحهم رخيصة فداء للوطن وهم يتصدون ببسالة وشجاعة لقوى الظلام والإرهاب والتطرف التي تحاول النيل من وحدة الوطن واستقراره وامن وسلامة مواطنيه.. سائلا الله العلي القدير أن يسكن الشهداء في جنانه مع الأنبياء والصديقين وأن يمنح الجرحى والمصابين الشفاء العاجل.

كما هنأ رئيس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة في برقية مماثلة وجهها إلى وزير الدفاع اللواء الركن/ محمد ناصر أحمد وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن / احمد علي الأشول ومن خلالهم إلى قائد المنطقة العسكرية الجنوبية وقادة المحاور وكل ضباط وصف وجنود القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية في محافظة أبين بالانتصارات البطولية التي تحققت على عناصر الإرهاب وأنصار الشر ودحرهم من مدن زنجبار وجعار والعديد من المناطق التي كانوا يتواجدون فيها بمحافظة أبين .

وأثنى الأخ رئيس الوزراء على الدور الفاعل لوزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة في قيادة وانجاح العمليات العسكرية الميدانية لدحر قوى الإرهاب والعدوان والشر وهزيمتها.. منوها بالصمود الاسطوري والتلاحم الوثيق بين كافة المقاتلين الشجعان من القوات المسلحة والامن وصقور الجو والقوات البحرية وابطال اللجان الشعبية في محافظة ابين لمقارعة تلك العناصر الظلامية، وما قدموه في سبيل ذلك من تضحيات جسيمة جادوا بها في سبيل الذود عن أمن واستقرار الوطن وتخليصه من شرور الإرهاب واخطاره.. مشيدا بالعمليات النوعية والضربات الموجعة التي وجهوها للعناصر الإرهابية الذين تكبدوا خسائر فادحة في الارواح والعتاد.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ما توليه الحكومة من اهمية لتقديم كافة اشكال الدعم والمساندة اللازمة للاجهزة العسكرية والامنية للقيام بواجباتها على الوجه الامثل لتعزيز الأمن والاستقرار والقضاء على آفة الإرهاب.

وعبر عن أصدق التعازي والمواساة لأسر الشهداء الابرار من القوات المسلحة والامن واللجان الشعبية، الذين قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل أمن واستقرار الوطن.. مؤكدا ان اسرهم ستظل محل رعاية وعناية واهتمام الحكومة على الدوام.

وابتهل الأخ رئيس الوزراء إلى المولى العلي القدير أن يمن بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين.. مشيرا إلى ان الحكومة ستحيطهم بكافة اشكال الرعاية والعناية الطبية والعلاجية حتى يتماثلوا للشفاء الكامل.

خلال لقائه رجال الأعمال وأعضاء الغرفة التجارية بحضرموت

باسندوة يناقش تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص

صنعاء / سبأ

ألتقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس بصنعاء عدداً من أعضاء الغرفة التجارية ورجال الأعمال والمستثمرين والبيوت التجارية في محافظة حضرموت.

تم خلال اللقاء استعراض أوضاع محافظة حضرموت، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالاحتياجات الخدمية والأساسية المرتبطة بحياة ومعيشة المواطنين، وآليات الشراكة والتكامل بين الحكومة والسلطة المحلية والقطاع الخاص لتلبية كافة المتطلبات الخاصة بالمحافظة.

كما جرى مناقشة آفاق تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص، وتفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص ورجال الأعمال في محافظة حضرموت خلال الفترة القادمة، باعتبارها قاطرة العملية الاقتصادية في اليمن، والدور الحكومي في تهيئة كافة العوامل اللازمة لإيجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات، انطلاقا من أهميتها في الدفع بعجلة التنمية الشاملة.

وفي مستهل اللقاء عبر الأخ رئيس الوزراء عن سعادته بهذا اللقاء مع القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين من محافظة حضرموت.. مؤكدا لهم ثقته في أن اليمن ستخرج من الظروف الصعبة التي تمر بها إلى بر الأمان، وان الأمور تسير على نحو يبعث على التفاؤل.

وأشار الى حرص الحكومة على حل الإشكاليات المتعلقة بالكهرباء خاصة في المناطق الساحلية التي ترتفع فيها درجة الحرارة خلال الصيف وبينها محافظة حضرموت.. مبينا ان مجلس الوزراء ناقش هذا الموضوع وسيتم العمل على توفير الكهرباء، والطلب ايضا من المانحين إعطاء الأولوية في هذا الجانب.

وأكد باسندوة أن مجلس الوزراء سيزور قريبا محافظة حضرموت لتفقد أوضاعها والاطلاع على متطلباتها عن قرب، بما في ذلك عقد اجتماع للمجلس لمناقشة احتياجاتها الملحة والعاجلة.. لافتا إلى الدور المعول على الاستثمار الوطني والأجنبي في تحقيق نهضة وتقدم اليمن، وارتباطه المباشر باستتباب الأمن والاستقرار من خلال توفير فرص العمل لامتصاص البطالة والتخفيف من الفقر.

وجدد التأكيد على عزم وجدية الحكومة في تهيئة العوامل الملائمة لتشجيع وجذب المستثمرين والاستثمارات المحلية والخارجية، بما في ذلك متطلبات البنية التحتية، وتحقيق الامن والاستقرار باعتبار ذلك عاملاً ضرورياً وهاماً في هذا الجانب.. منوها بما تمتلكه اليمن من فرص استثمارية واعدة وثروات طبيعية تتطلب استغلالها بالشكل الأمثل.

وتطرق رئيس الوزراء في سياق حديثة الى تطورات الاوضاع على الساحة الوطنية والتقدم المحرز تنفيذ المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة، وحرص المجتمع الدولي على استكمال تنفيذ كافة بنود المبادرة واتخاذ إجراءات عقابية بحق كل من يعرقل ذلك.. مؤكدا أن ذلك يجعلنا نشعر بالاطمئنان، فالوقت لصالح التغيير ونحن ماضون فيه.

وقال» موقع اليمن الاستراتيجي المتميز هو مصدر الاهتمام الكبير للعالم باليمن وأمنه واستقراره، ومصالح العالم ترتبط بدرجة أساسية بأمن واستقرار اليمن»

ولفت إلى أهمية الحوار الوطني الشامل المرتقب والحرص على مشاركة جميع الأطراف فيه، وما تبذله حكومة الوفاق الوطني من جهود للاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب المتميزة لبناء اليمن الجديد.

وتحدث في اللقاء عدد من رجال الأعمال والمستثمرين المشاركين في اللقاء والذين أكدوا على أهمية تفعيل وإقامة شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة.. مشيرين إلى ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار كأولوية قصوى لجذب وتشجيع الاستثمارات واستعدادهم للقيام بدور حيوي في هذا الجانب.

ولفتوا إلى ضرورة اهتمام الحكومة بتوفير البنى التحتية اللازمة للاستثمارات وفي المقدمة الكهرباء، وكذا تنفيذ ميناء بروم وإخراجه الى حيز الوجود لما له من أهمية استراتيجية في المساعدة على تنشيط الاستثمارات وازدهار التجارة، إضافة إلى استغلال منفذ الوديعة الحدودي على نحو امثل.

حضر اللقاء وزراء التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي والمالية صخر الوجيه والداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان والصناعة والتجارة سعدبن طالب وشئون المغتربين مجاهد القهالي والنقل الدكتور واعد باذيب.

نص قرار مجلس الأمن رقم (2051) حول اليمن

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ مارس ٢٠١٢م، يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، ويعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، ويرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ مايو ٢٠١٢م الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١).

يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر حزيران/ يونيه ٢٠١٢م.

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وإذ يعيد تأكيد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها.

يدين جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي يُهدف بها إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ مايو ٢٠١٢م.

يلاحظ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

يرحّب بتركيز حكومة الوحدة الوطنية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع.

يؤكّد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما هو منصوص عليه في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١).

يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلبا على عملية الانتقال السياسي أو تؤخّرها.

يكرّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلّة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضمانا للخضوع للمساءلة على نحو تام.

يرحب بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بن عمر، إلى اليمن.

يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدّد السلام والأمن في المنطقة.

١ – يعيد تأكيد ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١)؛

٢ – يهيب بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية؛

٣ – يلاحظ أنه، على ضوء آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف،

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة،

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية،

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤؛

٤ – يؤيّد جهود الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة الوحدة الوطنية الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني؛

٥ – يشدّد على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة؛

٦ – يطالب بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال؛

٧ – يؤكّد وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام؛

٨ – يلاحظ مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم؛

٩ – يذكّر الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة؛

١٠ – يحثُّ الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير؛

١١ – يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛

١٢ – يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، إلى القيام، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، بتقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية؛

١٣ – يشجّع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلا كاملا، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين؛

١٤ – يؤكّد أهمية أن تُتم حكومة الوحدة الوطنية إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل؛

١٥ – يعرب عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي تقع على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو برعايته، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؛

١٦ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، ويرحب، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود صغير في اليمن يتألف من فريق خبراء يدعم تنفيذ عمليةً الانتقال ويسدي المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني؛

١٧ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛

١٨ – يطلب إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوما عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات؛

١٩ – يقرِّر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة يؤكد التعاطي بشكل إيجابي مع قرار مجلس الأمن رقم 2051

نيويورك /سبأ

أكد المندوب الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة جمال السلال ان اليمن ستتعاطى بشكل ايجابي مع القرار رقم « ٢٠٥١ »، مؤكدا على أهمية دعم جهود فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني .

وأشار السلال في كلمته أمام مجلس الأمن إلى التحديات التي تواجه اليمن ومنها تدهور الوضع الإنساني بشكل ينذر بكارثة خطيرة تهدد الأمن الغذائي في ظل تزايد أعداد النازحين والمشردين داخليا وكذا تزايد تدفق اللاجئين القادمين من دول القرن الافريقي .

وأضاف بأن الوضع الأمني الشائك والمعقد يتطلب بذل مزيد من الجهود لإعادة الأمن والاستقرار وإنهاء الانقسام في الجيش .. لافتا الى ان تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب مازال يشكل تهديدا لأمن واستقرار البلاد وان محاربته لا يمكن ان تتم بالعمليات العسكرية فقط وانما من خلال برامج تنموية وثقافية وفكرية متكاملة .

وأشاد برجال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية الذين يسطرون بأحرف من نور بطولات محافظة أبين .

وفيما يتعلق بالخطوات التنفيذية للمبادرة الخليجية أكد مندوب اليمن الدائم بأن الحوار الوطني لن يستثني أحداً وصولا لبناء الدولة اليمنية المدنية دولة المؤسسات والحريات والمساواة والعدالة دولة النظام والقانون.

وفي ختام كلمته اعرب السلال عن الحاجة الملحة لتكاتف المجتمع الدولي لدعم الاقتصاد اليمني من خلال مؤتمر المانحين الذي أقرته مجموعة أصدقاء اليمن والمقرر عقده في الرياض خلال الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يونيو الجاري ، بما يلبي تطلعات الشعب اليمني وحاجاته الملحة من اجل تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي ولدعم الفجوة التمويلية للمشاريع العاجلة التي اقرتها الحكومة بما لا يقل عن ٧ مليارات.

استعراض إجراءات تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية

● صنعاء/سبأ

عقد الفريق الوطني الخاص بإعداد وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية اجتماعاً له أمس برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر.

واستعرض الاجتماع بحضور أمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ ناجي السمة الإجراءات والمهام المطلوب اتخاذها خلال هذه الفترة في سبيل إنجاز هذا المشروع الوطني الهام والاستراتيجي.. وكلف بهذا الخصوص لجنة فنية للقيام بإعداد مصفوفة تنفيذية محددة بهذه المهام وعرضها في الاجتماع القادم للمناقشة والإقرار.

وتناول الاجتماع عروض الدعم والتعاون لمساعدة اليمن في إعداد وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية وإجراءات التنسيق باتجاه اتخاذ خطوات عملية في هذا الجانب، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بلجنة استشارية من الفنيين ذوي الخبرات المحلية والدولية للاستفادة منهم في التهيئة والتنفيذ والاستدامة لمشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن.

وأقر الفريق الوطني تبني تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع التشاوري الخاص بالحكومة الإلكترونية والذي عقد بصنعاء نهاية العام٢٠١٠ م.

حضر الاجتماع المستشار الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا اسكوا الدكتور سليم الزغبي.

بحث التعاون اليمني – المغربي في مجال الأوقاف

الرباط/ سبأ

بحث وزير الأوقاف والإرشاد حمود عباد في العاصمة المغربية الرباط مع نظيره المغربي حمد التوفيق العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين في مجال الأوقاف والإرشاد.

وتطرق اللقاء إلى أهمية التعاون المشترك بين الجانبين في مجال المخطوطات والتراث، والاستفادة من تجربتي البلدين في إطار تنمية التجربة الفقهية.

بقايا..

الراعي يبحث

وبحث الأخ يحيى الراعي نظيره السوري على متابعة قضايا الطلاب اليمنيين المحتجزين في سوريا وسرعة الإفراج عنهم وتمكينهم من مواصلة دراستهم بشكل طبيعي مع إخوانهم الطلبة السوريين وبما يعزز روابط وعمق علاقات الأخوة بين الشعبين اليمني والسوري.

«العدل» تناقش

وفي اللقاء أكد وكيل وزارة العدل لقطاع التخطيط والتوثيق حيدره صالح باجره ، حرص الوزارة على الاستفادة من كافة أشكال الدعم المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة للإصلاحات القضائية في اليمن.. مثمنا الجهود التي تبذلها تلك الدول والهادفة إلى تنفيذ كافة برامج الدعم في وقت قياسي وبما يسهم في خروج اليمن من الأزمة الراهنة والوصول به إلى بر الأمان.

إلى ذلك عبر مستشار وزير العدل لشؤون التعاون الدولي رئيس لجان التنسيق مع المانحين الدكتور محمد جعفر قاسم عن أمل وزارة العدل أن تحصل على الدعم الكافي من المانحين لتنفيذ هذا البرنامج.

الربيع العربي يرفع

وقال التقرير أن الصومال مازال أقل دول العالم سلاما لكن بصفة عامة كانت الدول الأفريقية من بين الدول الأسرع تقدما التي شملها المسح. وحققت زيمبابوي أفضل النتائج وبدأ الاستقرار يعود إليها بعد سنوات من المعارك السياسية بل وأحيان محاولات تتسم بالوحشية من جانب الرئيس روبرت موجابي للاحتفاظ بالسلطة. كما طرأ تحسن كبير على مدغشقر بعد انقلاب العام الماضي.

وذكر التقرير انه في أمريكا اللاتينية كان التحسن الذي طرأ على العلاقات بين فنزويلا وكولومبيا من أبرز نماذج التحسن. وفي آسيا رغم مخاوف من تصاعد سباق التسلح والتنافس في مجال الجغرافيا السياسية بين الصين والولايات المتحدة الا أن الإنفاق العسكري استقر عند مستواه بشكل عام وانخفض قليلا مستوى الصراع.

الصحة تتبنى خطة المعالجة المجانية وتنشئ مركزين لمعالجة «النواسير النسائية» في صنعاء وعدن

■،، الثورة/عبدالخالق البحري

. عقد أمس في قطاع السكان بديوان عام وزارة الصحة العامة والسكان اجتماع موسع برئاسة الدكتورة/ جميلة صالح الراعبي وكيلة قطاع السكان، بمشاركة مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان الدكتور/ محمد باعلوي وممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومختصين من الجهات المعنية والمنظمات الدولية المانحة.

وكرس الاجتماع لمناقشة واستعراض جهود وزارة الصحة العامة والسكان في القضاء على مشكلة النواسير النسائية في اليمن، التي تتسبب في ارتفاع نسبة وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة..

ونوهت الدكتورة جميلة بأن قطاع السكان بوزارة الصحة العامة والسكان تبنى خطة اسعافية أولية تتمثل في استقطاب خبراء ومختصين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتدريب كوادر طبية وطنية من صنعاء وعدن على طرق وأساليب إجراء العمليات الجراحية .. والعمل على إنشاء مركزين لمعالجة مشكلة النواسير في كل من صنعاء وعدن بهدف القضاء على حجم مشكلة النواسير في الجمهورية اليمنية بحلول العام ٢٠١٥م.

من جانبه حذر خبير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنيين في الجمهورية من تفاقم وانتشار مشكلة النواسير بين النساء في اليمن، داعياً إلى اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة للحد من المشكلة والقضاء عليها نهائياً.. مفيداً بأن العالم استطاع التخلص والقضاء على مرض النواسير منذ أكثر من خمسين عام.. بينما لا تزال هذه المشكلة كبيرة في اليمن، إضافة إلى ما تعانيه اليمن من المشكلة السكانية، وتدهور الأوضاع الصحية..

وطالب الخبير الدولي المعنيين بضرورة تفعيل وتوسيع مشروع تنظيم الاسرة مهم جداً للحد من وفيات الأمهات وحدوث النواسير النسائية، داعياً الحكومة اليمنية تكثيف جهودها في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية لتحسين الأوضاع الصحية في اليمن،

يذكر بأن قطاع السكان ينفذ حالياً برنامجاً تدريبياً للاطباء والمختصين في اقسام الولادة في كل من صنعاء وعدن للقضاء على الناسور الولادي للنساء والاهتمام بالتدريب والتأهيل للكوادر الطبية والصحية والفنية والتمريضية في المستشفيات.. والعمل على توفير برامج وقائية لتدريب القابلات. وتنفيذ دراسات ميدانية لمعرفة الحجم الحقيقي لمشكلة النواسير في اليمن، تضمين مشكلة النواسير ضمن المسح الديموغرافي الذي سيتم تنفيذه في يونيو القادم، وتشكيل لجنة من وزارة الصحة ومختلف الجهات المعنية لوضع خطة وطنية لمواجهة مشكلة النواسير.

ويعتبر مرض النواسير تعسر في الولادة تسبب دمار لخلية المثانا والرحم، تؤدي إلى تشقق المهبل وبالتالي يحدث تمزق، فلا تستطيع المرأة أن تتحكم بخروج الفضلات والبول ومن هنا تأتي المأساة الحقيقية لمعاناة المرأة بهذا المرض الخمير (الموت البطيء)، وتحتاج إلى التدخل الطبي والجراحي السريع لإنقاذ حياة امرأة تموت كل لحظة (عاهة مستديمة) ويأتي هذا بسبب قصور الخدمات الصحية وعدم توفرها في المستشفيات والمراكز الصحية..